"صوت الصحراء" تترجم إلى العربية الحوار الذي أجراه "ادريس اليزمي" رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مجلة "جون أفريك"

إدريس اليزمي : المغرب مهتم بنشأة الفرد ASTICUDEجمعية ثسغناس للثقافة والتنمية

يرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التطورات الاجتماعية التي جاء بها الدستور الجديد هي انعكاس تطور المجتمع و اللعبة السياسية لعقود من الزمن.

جون أفريك: باعتباركم عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور،ما هو تصوركم حول مكانة حقوق الإنسان في النص الجديد؟

إدريس اليزمي: إذا أعدنا قراءة إسهامات الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في النقاش حول الوثيقة الدستورية، سنجد أن مطلب حقوق الإنسان كان محوريا وذا أهمية كبرى. ولقد ركزت اللجنة الاستشارية بشكل كبير على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة (المكلفة بتحديد المسئوليات الجماعية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ما بين 1956 و 1999). إذ أن ثلث الوثيقة الدستورية ملقح بثقافة حقوق الإنسان.

جون أفريك : كيف يمكنكم تفسير هذا التطور ؟

إدريس اليزمي : أظن أن كل هذا يعكس أولاً التطورات الصامتة التي شهدها مجتمعنا. لقد عرف المغرب تحولات اجتماعية عميقة تسارعت وثيرتها خلال العقود الأخيرة. إضافة إلى ولوج ما يقارب 7 ملايين مغربي النظام التعليمي.

هناك إقلاع ثقافي حقيقي رغم بطئه، إن تمت مقارنته على سبيل المثال بتونس. علاوة على ذلك ، هناك تحول ديمغرافي حيث انخفض معدل الخصوبة من 7 أطفال لكل إمرأة سنة 1970 إلى 2.2 في وقتنا الحالي. وخلافا لذلك، بلغ معدل التمدن ما يناهز 60 في المائة. إضافة إلى كون المغاربة أصبحوا أكثر ارتباطا بالعالم. كل هذه العناصر تسهم في إبراز الفرد كمحور أساسي في المجتمع.

جون أفريك : ماهو دور الأحزاب السياسية في هذه العملية؟

إدريس اليزمي : أظن أن التطور الدستوري يعكس تاريخ سياسي خاص. فانطلاق الإصلاح كان معدا قبل سنة 2011 والخصوصية المغربية متميزة بتاريخ نقاشات التعددية الحزبية. لم يسبق للمغرب أن عرف نظام الحزب الواحد، فلقد جرّب ليبرالية نقابية وحزبية ولسانية وإقتصادية.تطورت اللعبة السياسية بين الملكية والأحزاب السياسية مذ التسعينات. وخلال نهاية حكم الحسن الثاني تم الإعفاء عن المعتقلين السياسيين وإطلاق سراح السجناء. ولقد تم أيضا تمويل إنتاج خمسة أفلام سينيمائية تعالج ظاهرة الإعتقال من الأموال العمومية بين سنة2000 و2004 إضافة إلى الثراء الذي تميز به أدب السجون.

جون أفريك: هل الاتجاه يتمثل في مضاعفة الهيئات التشاركية على حساب الإنتخابات والديمقراطية التمثيلية؟

إدريس اليزمي : بتشجيع هذه الهيئات، ينخرط المغرب في عولمة إيجابية. العالم بأسره يعيش أزمة الديمقراطية التمثيلية، فهذا ما يفسر العزوف عن التصويت وقوة الحركات الاحتجاجية وتصاعد الشعبوية. فالمغرب بصدد تأسيس هيئات للديمقراطية التشاركية من أجل دعم التمثيلية الكلاسيكية. فعندنا اليوم مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

كل هذه المؤسسات دستورية وعددها في تزايد مستمر. وإذا أضفنا إليها قانون العريضة الشعبية والمبادرة التشريعية، فهذا يسير في اتجاه قوة مشاركة سياسية كبيرة .

عن جون أفريك

ترجمة : مراد الرامي

http://www.sawtsahra.com/3454.html

"صوت الصحراء" تترجم إلى العربية الحوار الذي أجراه "ادريس اليزمي" رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مجلة "جون أفريك"

إدريس اليزمي : المغرب مهتم بنشأة الفرد ASTICUDEجمعية ثسغناس للثقافة والتنمية

يرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التطورات الاجتماعية التي جاء بها الدستور الجديد هي انعكاس تطور المجتمع و اللعبة السياسية لعقود من الزمن.

جون أفريك: باعتباركم عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور،ما هو تصوركم حول مكانة حقوق الإنسان في النص الجديد؟

إدريس اليزمي: إذا أعدنا قراءة إسهامات الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في النقاش حول الوثيقة الدستورية، سنجد أن مطلب حقوق الإنسان كان محوريا وذا أهمية كبرى. ولقد ركزت اللجنة الاستشارية بشكل كبير على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة (المكلفة بتحديد المسئوليات الجماعية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ما بين 1956 و 1999). إذ أن ثلث الوثيقة الدستورية ملقح بثقافة حقوق الإنسان.

جون أفريك : كيف يمكنكم تفسير هذا التطور ؟

إدريس اليزمي : أظن أن كل هذا يعكس أولاً التطورات الصامتة التي شهدها مجتمعنا. لقد عرف المغرب تحولات اجتماعية عميقة تسارعت وثيرتها خلال العقود الأخيرة. إضافة إلى ولوج ما يقارب 7 ملايين مغربي النظام التعليمي.

هناك إقلاع ثقافي حقيقي رغم بطئه، إن تمت مقارنته على سبيل المثال بتونس. علاوة على ذلك ، هناك تحول ديمغرافي حيث انخفض معدل الخصوبة من 7 أطفال لكل إمرأة سنة 1970 إلى 2.2 في وقتنا الحالي. وخلافا لذلك، بلغ معدل التمدن ما يناهز 60 في المائة. إضافة إلى كون المغاربة أصبحوا أكثر ارتباطا بالعالم. كل هذه العناصر تسهم في إبراز الفرد كمحور أساسي في المجتمع.

جون أفريك : ماهو دور الأحزاب السياسية في هذه العملية؟

إدريس اليزمي : أظن أن التطور الدستوري يعكس تاريخ سياسي خاص. فانطلاق الإصلاح كان معدا قبل سنة 2011 والخصوصية المغربية متميزة بتاريخ نقاشات التعددية الحزبية. لم يسبق للمغرب أن عرف نظام الحزب الواحد، فلقد جرّب ليبرالية نقابية وحزبية ولسانية وإقتصادية.تطورت اللعبة السياسية بين الملكية والأحزاب السياسية مذ التسعينات. وخلال نهاية حكم الحسن الثاني تم الإعفاء عن المعتقلين السياسيين وإطلاق سراح السجناء. ولقد تم أيضا تمويل إنتاج خمسة أفلام سينيمائية تعالج ظاهرة الإعتقال من الأموال العمومية بين سنة2000 و2004 إضافة إلى الثراء الذي تميز به أدب السجون.

جون أفريك: هل الاتجاه يتمثل في مضاعفة الهيئات التشاركية على حساب الإنتخابات والديمقراطية التمثيلية؟

إدريس اليزمي : بتشجيع هذه الهيئات، ينخرط المغرب في عولمة إيجابية. العالم بأسره يعيش أزمة الديمقراطية التمثيلية، فهذا ما يفسر العزوف عن التصويت وقوة الحركات الاحتجاجية وتصاعد الشعبوية. فالمغرب بصدد تأسيس هيئات للديمقراطية التشاركية من أجل دعم التمثيلية الكلاسيكية. فعندنا اليوم مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

كل هذه المؤسسات دستورية وعددها في تزايد مستمر. وإذا أضفنا إليها قانون العريضة الشعبية والمبادرة التشريعية، فهذا يسير في اتجاه قوة مشاركة سياسية كبيرة .

عن جون أفريك

ترجمة : مراد الرامي

http://www.sawtsahra.com/3454.html